ندوة المدى الثقافي : المثقف والدستور

الأدباء يتحدثون عن المحاصصة وحماية الدستور

مقترح لدعم لجنة الثقافة في الجمعية الوطنية

إسهاما من المدى الثقافي بمتابعة الأحداث التي ترافق مرحلة التهيئة لكتابة الدستور، ولغرض معرفة مواقف وتصورات الأدباء في هذه القضية الملحة، أقام القسم الثقافي في جريدة المدى ندوة مفتوحة للبحث في الإشكاليات الراهنة المتعلقة بعملية كتابة الدستور. لأهمية هذه الخطوة في رسم مستقبل العراق، والظروف الحساسة التي ترافق لجنة كتابته، التقى عدد من الأدباء وتناولوا النقاط الساخنة المتعلقة بهذا الموضوع، وأثيرت الكثير من الأسئلة والمداخلات، وسننشر هنا وقائع الندوة الأولى وسنتبعها في أعداد لاحقة باراء مجموعة أخرى من مثقفينا.

المدى الثقافي

باسم عبد الحميد حمودي: الخشية في استمرار المحاصصة
خزعل الماجدي: اخشى ان يكون التنفيذ مفخخاً
احمد خلف: ما هي ضمانات حماية الفكر والرأي والنشاط الثقافي؟
كاظم النصار: كل انقلاب عسكري مستقبلاً.. غير شرعي!
كريم شغيدل: المحاصصة مدانة من الجميع
نصير غدير: لم يقم المثقف بواجبه منذ الخطوة الاولى

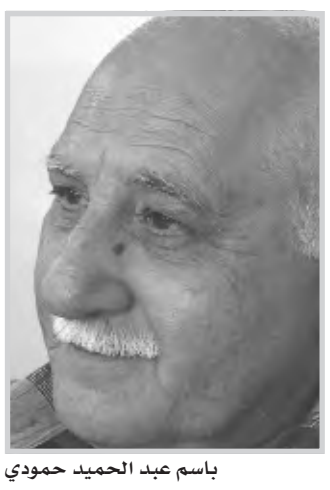
باسم عبد الحميد حمودي

خزعل الماجدي

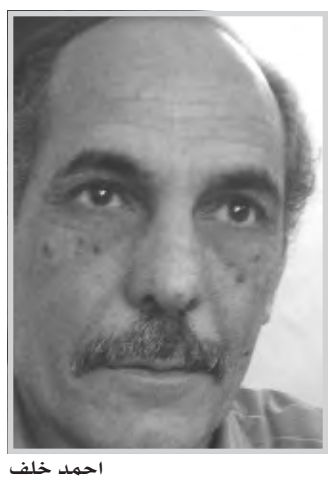
احمد خلف

كاظم النصار

كريم شغيدل

نصير غدير

في أطار عملنا الثقافي وجدنا أن نركز اهتمامنا على أكثر القضايا تماسا مع الشأن العراقي ودور المثقف وموقفه منها، وكما هو معلوم لديكم نعيش هذه الأيام غليانا ثقافيا ، وحوارا متواصلا حول عملية كتابة الدستور، ولغرض معرفة مواقف وتصورات الأدباء حول هذه القضية نحاول في هذه الندوة استجلاء رأي هذه النخبة في هذه العملية التي سترسم مستقبل العراق.
ونرى أن نبدأ بمعرفة رأيكم حول إمكانية وجود لوبي ثقافي يدعم اللجنة الثقافية في الجمعية الوطنية، لتشكيل جماعة ضغط تسهم بطرح مواقف حول الحريات الفردية، وحرية الفكر في القانون القادم. هذا من جهة. ومن جهة أخرى وفي ظل ظروف معقدة رافقت تشكيل الحكومة، منها مفهوم التوافق (أو ما سمي بالمحاصصة) هل هناك مقدمات تشير لإمكانية انسحاب هذه الآلية على كتابة الدستور؟

القاص والروائي احمد خلف :

لنعترف قبل الخوض في تفاصيل هذا الموضوع بان المثقف العراقي يواجه للمرة الأولى ظرفا كهذا، ويجد نفسه في مواجهة دور بهذا الحجم، حيث تشير الأحداث إلى أهمية موقفه وإسهامه في صياغة الأفق السياسي لبلده.ولا يعني هذا الموقف انه بمنأى منها أسئلة عديدة تشغله في قضية كتابة الدستور، منها: كيف سيكتب الدستور؟ من سيكتبه، ما مدى ضمان هذا الدستور لحرية الفكر والحريات الفردية، وأسئلة أخرى في هذا الاتجاه.
ثمة خشية من تحالف قوى غير علمانية تترك مرجعياتها الثقافية أثرها في روح الدستور، وخوفاً كبيراً من الضغوطات الراهنة ان تدفع من يكتب الدستور باتجاه حل توفيقي على حساب منطق القانون، وإقصاء العقل القانوني المجرد من الأهواء. شخصيا ينتابني القلق من توجه جزء كبير من الدستور نحو قضايا كبرى ليهمل الحريات الشخصية. أجد نفسي أسأل من جديد: ما هي ضمانات حماية الفكر والرأي، ومجمل النشاط الثقافي في العراق؟ إننا على أعتاب مرحلة جديدة تسمح بطرح كل الأسئلة التي تشغلنا وترسم مستقبلنا، فكما هو معلوم أن الثقافة العراقية بنية غير متجانسة إلى حد ما، ويترتب على هذا ضمان حقوق ثقافية لآخرين يعيشون معنا منذ قرون.
تنتابني مخاوف مشروعة حول الرقابات القادمة، فقط أمل أن لا تمنع أعمال إبداعية بدعوى تعارضها مع نظام القيم المستقر، ولدي مخاوف أخرى حول حماية المبدع من الأفكار والسلوكيات العنيفة.

الشاعر نصير غدير :

تصوري يتركز في فهمنا للمثقف بوجه عام قبل الخوض في دوره، والنموذج الذي لدينا من دون أي تعميم هو المثقف النمطي ورغبته بالمشاركة في كتابة الدستور. وفي البدء لنفكر بالموضوع من زاوية النظر إلى التعريف العرفي العملي للمثقف الذي أنشأه ما سمي (بوسطنا الثقافي). اقصد أن نبتعد عن المحددات غير الواقعية وإلا سنذهب إلى النظريات والأفكار.لذا سأتجاوز توصيفي لدور المثقف الآن.
وسأبدأ منذ لحظة التغيير بعد عام ٢٠٠٣، الظرف الذي افرز نمطا جديدا من السلوك الثقافي كي لا نقول المثقف، هذا السلوك الذي ضعضع المثقف النمطي الذي ساد لدينا زمنا طويلا. النموذج الجديد هو المثقف السياسي، فبرز لنا خطباء سياسيون، ومحاورون، ومخططون تصدوا لشؤون إدارة الدولة وتسيير أمورها، ولحق بهم رتل أنتجته وسائل الإعلام تحت عنوان المحللين السياسيين، صدقت التسمية أم أخطأت.
بشأن كتابة الدستور، أرى ألا نسهم في خلق أزمة فوضى اشتراك الجميع بهذا الحقل القانوني، فالموضوع ينحصر في نوعين من المختصين: الأول العاملون في الشرائع وخبراء القانون، وأظن أن هذا ليس من شأن الأديب أو في نظرة أشمل المثقف طبقا لما شاع لدينا من وصف (المثقف النمطي).
أما الثاني: العاملون في اللغة وتقويمها، وهذا من شأن أكاديميين، اختصوا بالعمل على اللغة تركيبا ودلالة، ومهمتهم تنحصر في منع الصياغات اللغوية لمفردات الدستور من الوقوع في الغلط واللحن والوهم والاشتراك.
من جانب آخر أرى أن نبتعد عن الوقوع تحت وطأة وهم تضخم الذات الذي يوحي لنا بكوننا ذوات عليمة قادرة على الاشتمال على كل المعضلات القانونية والسياسية والاجتماعية، وهذا ما يدفع البعض إلى الإلحاح هذه الأيام على المطالبة بإشراكه في عملية كتابة الدستور متناسيا انه لم يقم بدوره عبر ترشيح رموزه الثقافية، ودفعهم إلى العملية الانتخابية، وهي الممر الوحيد للوصول إلى كتابة الدستور.
وبعد أن ضيع الفرصة على نفسه بدأ هذا المثقف بالمطالبة عبر الصحف والندوات والمؤتمرات يأخذ دوراً في هذه العملية الدستورية ولست ضد ذلك لكنني وجدت ان المثقف العراقي بوجه عام لم يقم بواجبه منذ الخطوة الأولى واعني خطوة الانتخابات .

الشاعر خزعل الماجدي:

قبل ان ادخل إلى موضوع الندوة أود ان اعلق على كلام الشاعر نصير غدير الذي تحدث عن سلبية المثقف العراقي طيلة السنتين الماضيتين، وكيف فوت فرصة الدخول في الانتخابات، بفهم ان هذا المثقف لم يعبر عن موقف واضح.
الساسة العراقيون منذ نشوء الدولة العراقية وحتى سقوط نظام صدام كانوا يستخدمون المثقف العراقي، يهمشونه، يستخدمونه استخداما بائسا ورخيصا، فكان بهلوانهم الذي يمدحهم ويسليهم، ويبرر لهم مذابحهم.
بشأن موضوع نقاشنا هنا: أزعم إن الساسة الجدد أهانوا المثقف العراقي أيضا ولم ينتبهوا له، لم يدع من قبلهم لأي إسهام في رسم سياسة البلد. لم يسال المثقف العراقي عن تصوراته في رسم سياسة البلد.
السياسي الوحيد الذي التقيناه هو السيد الأخضر الإبراهيمي، الرجل جاء من الخارج وقال: أريد لقاء المثقفين، والتقينا فعلا وتحدثنا معه عن مواقفنا وتصوراتنا لما يجري، وأصغى الرجل مشكورا على نحو ممتاز.
هذه مشكلة كبيرة في الثقافة العربية بوجه عام. اعتقد ان الاوان قد آن للدولة ان تشرك المثقف في رسم سياسة البلد.
والسؤال الذي طرحه الأستاذ قاسم محمد عباس المتعلق بالظروف الراهنة التي قد تبرر انسحاب آلية مجلس الحكم، ونظام التوافق أو المحاصصة على عملية كتابة الدستور، ودور الأعضاء السنة (والعدد الذي تم الاتفاق بشأنه) بوصفهم أعضاء اصلاء هذه كلها مشكلات تعيشها لجنة كتابة الدستور.
والاهم من ذلك الفجوة التي تحصل بين ما ورد في قانون الدولة الانتقالية وبين ما يقترح الآن من آليات في كتابة الدستور، تنبهنا لما يحصل بين المادة النظرية وبين ما يراد له ان ينفذ. يبدو ان فخاخا كثيرة تنصب في أثناء التنفيذ، ويبدو ان القوانين العامة ذات الطابع النظري توضع كشعارات بصراحة، كخلفيات نظرية، وأخشى أن يكون التنفيذ مفخخا بالطائفية والعنصرية، وهذا هو الذي يجب ان نفضحه أساسا.
فالانتخابات قد فرضت علينا واقعا طائفيا - ولنكن صريحين - قد نحتاج في بعض الأحيان إلى ان نتماشى مع رأي الجماهير في التعبير عن نفسها بصورة طائفية أو قومية، هذا صحيح، ولكن يجب ألا يستمر. أتمنى أن تشهد الانتخابات القادمة تغييرا نحو الفعل الديمقراطي الحقيقي.
ولدي سؤال إلى سياسيينا: ما الذي يلعب في هذه الفجوة بين المادة النظرية للدستور والشكل الأخير للدولة؟
الملاحظة الأخرى نحن سادرون فيها بشكل معين. نحن نتحدث عن الديمقراطية. ويجب ان تكون هناك ديمقراطية ليبرالية. انا ابحث عن حرية الفرد في مواد الدستور. ولنعترف ان المجتمعات المتقدمة قطعت شوطا كبيرا في عالمنا المعاصر عندما احترمت حرية الفرد .

الشاعر كريم شغيدل

جوابا على سؤال الشاعر خزعل الماجدي أجدها طامة كبرى لو كتبت المحاصصة الدستور كما حصل في لبنان.
الحقيقة ان من سلبيات الانتخابات مقاطعة العرب السنة لها، هذه المقاطعة أفرزت ما نواجه الآن من مشكلات. فالمقاطعة وبصرف النظر عن الظروف التي أدت إليها أفرزت هذا الوضع، واجبرت النخب السياسية على المحاصصة. مع إيماني بأن المحاصصة مدانة من الجميع، ولنترك هذا الموضوع للمستقبل، لأن المحاصصة قضية استحقاقات سياسية مؤقتة خارج الدستور .

الكاتب باسم عبد الحميد حمودي

الدستور اللبناني كتب بأجمل ما يكون باتفاق قمة بين بشارة خوري الماروني ورياض الصلح وهو مسلم سني، مع رئيس مجلس نيابي شيعي. هذه القاعدة موجودة الى اليوم وان خرقها عون.
هناك مشكلات حول هذه القضية. الدستور سيكتب بشكل جيد، والخشية في أن تستمر المحاصصة لدينا.

الشاعر نصير غدير

لدي ملاحظة على اصطلاح المحاصصة الذي ينطوي على بعد رمزي. لان المفردة واقعا لا تتفق مع فهمنا لمعناها. نحن نقرأ في عناوين الصحف كلمة محاصصة، وعندما نتفحص مضمون الخبر نجدها تعني المشاركة. المشاركة مصطلح بعيد جدا عن المحاصصة. المحاصصة على سبيل المثال هناك (ذبيحة) لك الرأس ولي الأطراف: هذه محاصصة. في حين ان المشاركة تعني الاشتراك في كل شيء.

المخرج كاظم النصار

اعتقد ان عامين من التغيير في بلادنا غير كافيين لتغيير نسق ثقافي تأسس عبر عقود من الزمن. وارى ان الحكومة لم تبذل جهدا كافيا في بث ثقافة تكرس التعدد والاختلاف، لم تبث ثقافة بشأن القاعدة السياسية التي تتحرك، بما فيها الفيدرالية التي اعتقد هناك من يتربص بها. أنا شخصيا احلم بان يكفل الدستور كل هذه الحلول، ان تكون هناك فقرة تعتبر كل انقلاب عسكري ليس شرعيا مهما كان الظرف. وهذه من الأسس الرئيسة لصيانة الدستور. والمشكلة في اعتقادي لا تكمن في كتابة الدستور وإنما في كيفية المحافظة عليه والالتزام به، كيف تحمينا من مغامرين عسكريين مستقبلا. لا يمكن لبلد ان يتقدم وان يقوم من دون برلمان حقيقي وصحافة حرة وقوية ، ومؤسسات مجتمع مدني. والعمل بالفصل بين السلطات. كي نقطع الطريق على بروز كاريزمات تؤدي بنا إلى مغامرات تؤدي بمصير البلاد والعباد..

الشاعر كريم شغيدل

نعم نبهتني ملاحظات الأخ كاظم النصار إلى مسألة المحافظة على الدستور والإيمان، والالتزام به. واعتقد إننا في مجتمع شرقي فيه العديد من الأنساق الثقافية القادرة على إنتاج بنية الاستبداد. أي قادرة على إنتاج دكتاتوريات فردية وجماعية. في مجتمع اثني كالمجتمع العراقي اعتقد ان الخروج من ألازمات فيه يتم بالتوافق. والتوافق أيضا استحقاق ديمقراطي موجود في العديد من مجتمعات العالم المتقدم.
القضية الأساسية هي فصل السلطات وبرلمان حقيقي فضلا عن إعلام حر، ومؤسسات مجتمع مدني. أظن ان هذه من البديهيات في السلوك السياسي للعالم المعاصر.
المسألة الأخرى إشاعة أسس حقيقية لمواطنة حقيقية، أي خلق مواطن يدافع عن مواطنته. وخلق مؤسسات مدنية حقيقية تتم حمايتها من التحزبات، وتفعيل منظمات مراقبة الديمقراطية. وانبثاق لجان مراقبة من السلطة البرلمانية بالتنسيق مع لجان مراقبة في المجتمع المدني . اعتقد ان هذا سيحمي نوعا ما تطبيق الدستور لا الإسهام في كتابته. لأنني اعتقد آن الدستور سيكتب على نحو راق.

الشاعر خزعل الماجدي

نتفق جميعا على ان حماية الدستور عملية مهمة وأساسية لاستقرار البلد بعد تجاوز مرحلة كتابته، ولدي مجموعة أفكار أرجو ألا تكون غريبة عليكم في ندوة محترمة مثل هذه. أفكر كثيراً في ظهور مجلس حكماء يضم أناسا غير متحزبين، لا أقول غير سياسيين، أي لا يصلون إلى هذا المجلس عبر الانتخاب وإنما مجلس يتمتع أعضاؤه بمستوى ثقافي وأكاديمي واجتماعي معروف ورفيع. يضم مثقفين نوعيين . هذا المجلس من الممكن ان يتكون وان يقوم بمهمة إيصال القرارات إلى السلطات الثلاث.

القاص والروائي احمد خلف :

نستشف مما سبق إن الدولة الراهنة أنشئت على أساس طائفي وهذا معلوم للجميع،اضطرنا الوضع الاستثنائي للجوء اليه. ما يهمني هو دور المثقف في هذه الظروف، دور المثقف ليس احتجاجيا كما أشار الشاعر كريم شغيدل. اعتقد ان الدور الأساسي للمثقف العراقي هو هدم هذه البنية التي تطرحها الدولة العراقية، او لنقل الحكومة العراقية. هذه الورطة التي وجد المثقف نفسه فيها، واعني المحاصصة. ولنكن اكثر صراحة، الدور الأساسي على مستوى التثقيف الشخصي يتوجب التصدي للطروحات التي تدعو إلى تثبيت المحاصصات، او الطائفية. دور المثقف يتركز على تأسيس مناخ للتخلص من هذا الفهم، كي لا تهيمن بنى جديدة سندفع ثمنها من مستقبل أولادنا وبلدنا. واعتقد ان هذا الفهم طارئ ولن يستمر طويلا .

الشاعر نصير غدير

المهمة الأكبر تكمن في حماية الدستور كما ورد في سياق الندوة، أرى أن يتم التركيز على آلية حماية تفاصيل الدستور من مستبدين جدد، والذين ربما سيظهرون على نوعين: استبداد سلطة نشكو من وقوعها لاحقا، يجب أن نحمي حقوق الفرد منها. الوضع الراهن لا يوفر لنا أي دليل إدانة. واستبداد كتل شعبية وهي كتل ذات مناخ آيديولوجي. كيفية حماية الفرد، وكيفية حماية الكتل الصغيرة من هذين الاستبدادين يقوم على أساس تفعيل واستقلال وقوة القضاء العراقي .

المدى الثقافي

بخصوص الحريات الفردية معلوم أن قانون الدولة الانتقالية تبنى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . ويعتقد أن الدستور الجديد الذي سيكتب سيتضمن مساحة كبيرة من قانون الدولة الانتقالية لإرضاء الاتجاهات العلمانية . بمعنى أن قانون الدولة الانتقالية تضمن الكثير من المواد التي تضمن الحريات الفردية، وحماية المعتقدات، الفصل بين السلطات، وربط الجيش والمؤسسات الأمنية والشرطة والداخلية بالمؤسسات الدستورية لحمايتها من الاستغلال من قبل أطراف أخرى ،هذه خطوات تضمن مبدئيا حماية الدستور. نشكركم لإسهامكم بهذه الندوة التي سنتبعها بندوات أخرى لمتابعة خطوات كتابة الدستور.

في ثقافة ثورة ١٤ تموز

ما تحقق وما خاب.. وافاق المستقبل

المدى الثقافي

ما الذي يتذكره كهول اليوم عن ثقافة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨؟ لقد كان ذلك التغيير الذي تم بتخطيط وتنفيذ مجموعة من العسكريين تدعمهم الجماهير الشعبية والاحزاب السياسية حدثاً كبيراً بكل المقاييس على مختلف الاصعدة السياسية والاجتماعية والثقافية، فقد فتح ذلك التغيير الثوري الباب عريضاً امام تحولات الملكية الزراعية حين اصدر قانون الاصلاح الزراعي وافسح المجال للاحزاب السياسية المقموعة بالعمل بحرية مدة من الوقت قبل ان تبدأ التقاطعات، واهتم بذوي الدخل المحدود وبنى مستوطنات شعبية لصغار الموظفين والكسبة وخرج من حلف بغداد ومن المنطقة الاسترلينية وغير ذلك من التحولات الاجتماعية والاقتصادية. على الصعيد الثقافي اكتسب المثقفون حريتهم الشخصية في التعبير والكتابة وعاد المنفيون منهم إلى العراق امثال الشاعر الكبير محمد مهدي الجواهري وسعدي يوسف ورشيد ياسين وعدنان الراوي وغيرهم كثير وتشكل لاول مرة اتحاد ادباء لشعراء وكتاب العراق بقيادة الجواهري وصدرت عدة مجلات ثقافية ساهمت في تنشيط الحركة الثقافية والادبية خصوصاً مثل مجلة (الثقافة الجديدة) التي عادت للصدور بعد غلقها من قبل سلطات العهد الملكي، ومجلة (الاديب العراقي) التي اصدرها اتحاد الادباء ومجلة (المثقف) اضافة إلى السماح باصدار عشرات المجلات والصحف اليومية التي استوعبت النشاط الثقافي للاجيال الادبية المتعددة.
ولم يتسن لقوى الدولة ان تحول وزارة الارشاد الجديدة إلى وزارة ثقافة لكنها تبنت الكثير من النشاطات الثقافية العامة مثل مهرجان الرصافي واحتفالية المثقفين بذكرى الشاعر بيره - مرد، ثم اقامت عام ١٩٦٠ احتفالاتها الكبيرة في ذكرى تأسيس بغداد واصدرت العديد من المطبوعات الخاصة بهذه المناسبة التاريخية فيما صار الدرب عريضاً امام أي نتاج ثقافي يريد الظهور والانتشار وان لا يخشى سيف الرقيب.
ولم تتح الفرصة كاملة لثقافة ثورة ١٤ تموز ان تستمر وان تشكل مؤسساتها الثقافية كاملة بفعل الانقسام الذي حدث داخل صفوف الثوار، وقد ساعدت ثوى متعددة تقف في مقدمتها اجهزة مخابرات عبد الحميد السراج - عبد الناصر الذي ساعد على قيام حركة الشواف في الموصل في اذار ١٩٥٩ وعلى تجذير الانقسام داخل البنية السياسية العراقية والى تحول القيادة ممثلة بالزعيم الوطني عبد الكريم قاسم إلى حالة من التردد وعدم الحسم والابتعاد عن أي تكتل جماهيري، وانتهت تلك التجربة الثرة بانقلاب شباط الاسود في شباط ١٩٦٣ الذي خططت له قوى الردة واستثمره البعثيون قتلاً وذبحاً وتعذيباً فاغتيل رأس الثورة وقمع كل صوت وطني شريف وسادت البلاد سياسة ارهاب امتدت على مدى اربعين عاماً انتهت باحتلال البلاد من قبل قوات التحالف الدولية بعد دخول القيادة الصدامية المغرورة في مغامرات نابليونية غير محسوبة النتائج ضد ايران والكويت والقمع المستمر لارادة الشعب.
ان استذكار ثقافة ١٤ تموز يدفعنا للعمل الدؤوب لتعزيز الثقافة الوطنية الحرة والايمان بعراقية العراقي وبحرية حياة وآراء الاخر إلى جانب حريتي في المعتقد وفي التفكير المؤدي إلى خدمة حركة المجتمع ومن اجله.